

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها الرابع عشر في جنيف يومي ١٢ و١٣ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة الدكتور علي جعفر محمد (عمان). وترد في الملحق قائمة المشاركين.

٢- واعتمدت اللجنة جدول أعمالها،^١ بعد إدخال التعديلات التالية : (١) حذف البند ٣-٦ حيث إنه لم يُقترح إدخال أية تعديلات على اللائحة المالية والنظام المالي؛ (٢) إضافة البند ٢-٨: الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٢-٢٠١٣.

البند ٣-١ من جدول الأعمال الشؤون الإدارية: تقرير مرحلي (الوثيقة EBPBAC14/2)

٣- أطلعت الأمانة للجنة على التقدم المحرز في تنفيذ نظام الإدارة العالمي منذ آخر اجتماع عقدته اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأطلعت الأمانة للجنة على ملخص لأحدث المعلومات عن الجهود المبذولة من أجل مواصلة تعزيز إدارة المخاطر في المنظمة. وعرض أيضاً اقتراح لترشيد دورية تقديم التقارير عن المسائل الإدارية والتنظيمية إلى اللجنة.

٤- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن نظام الإدارة العالمي تم نشره بنجاح في الإقليم الأفريقي. وطُرحت أسئلة بخصوص التحديث المخطط للنظام والتكاليف المرتبطة بذلك، والوفورات التي ستترتب على تنفيذه. كما طُرحت استفسارات بخصوص المواعمة بين نظام الإدارة العالمي والنظام الجديد في إقليم الأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن اهتمامهم بالحصول على المزيد من المعلومات عن نظام الإدارة العالمي ووظائفه.

٥- وشرحت الأمانة في معرض ردها على الأسئلة المطروحة أنه تم الاحتفاظ بمبلغ احتياطي وقدره خمسة ملايين دولار أمريكي في ميزانية الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ لأغراض التحديث المخطط لنظام الإدارة العالمي، والذي سيتم إنجازه بحلول أيار/ مايو ٢٠١٣. وهذا المبلغ يشكل أقل من ٢٥٪ من تكاليف التنفيذ الأصلية. ومن الضروري إجراء هذا التحديث لضمان استمرار الدعم من شركة أوراكل (Oracle) والاستفادة من مزايا الجيل الجديد من التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالوفورات التي ستتحقق من خلال النظام لوحظ أن كثيراً من مزايا النظام، مثل تعزيز الوضوح والشفافية، لا يمكن قياسها بسهولة. ومع ذلك ستستمر الجهود من أجل قياس درجة هذه المزايا.

٦- وفيما يتعلق بالنظام في إقليم الأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية أكد المدير الإقليمي أن النظم المستخدمة حالياً تتصل ببعضها البعض وأنه سيتحقق التكامل اللازم بين النظام الجديد في الأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ونظام الإدارة العالمي.

٧- وعلى مستوى أعم طرح بعض أعضاء اللجنة أسئلة بخصوص غرض وفحوى التقرير المرحلي، وذكروا أن السؤال المتعلق بدورية تقديم التقارير يرتبط بهاتين المسألتين. وذكرت الأمانة أنها تود تلقي الإرشادات من اللجنة لأن السياق الذي طلب فيه أعضاء اللجنة أساساً تقديم التقرير تغير منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد جرت الإشارة بوجه خاص إلى عملية الإصلاح التي يضطلع بها المدير العام، وإلى تقديم تقرير شامل عن هذه العملية إلى اللجنة.

٨- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك اتفق على أن يستمر، في الوقت الراهن على الأقل، إعداد التقرير الذي يشمل المسائل الإدارية والتنظيمية مرتين في السنة. ورأت اللجنة أن من المهم لها أن تبقى على اطلاع أولاً بأول على البنود التي لا تشملها التقارير الأخرى، ولكن ينبغي أن تنتظر فيها اللجنة. وتم كذلك تسليط الضوء على ضرورة أن يعبر عنوان التقرير عن فحواه بصورة أفضل.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC14/2.

البند ٣-٢ من جدول الأعمال السياسة الخاصة بمطبوعات منظمة الصحة العالمية: تقرير عن التنفيذ (الوثيقة م ٢/١٢٩)

٩- أثنت اللجنة على التقرير ولاحظت حدوث تقدم كبير في تنفيذ السياسة الخاصة بمطبوعات منظمة الصحة العالمية منذ عام ٢٠٠٨. ورحبت بإنشاء مكتبة إلكترونية تضمن الإنصاف في الاطلاع على المعلومات العلمية التي تنتشرها المنظمة وتعزز الاعتراف بدورها كمصدر للمعلومات التقنية والدعم التقني. كما رحبت اللجنة بالجهود المبذولة من أجل تحسين نظم اعتماد المنتجات الإعلامية، وسألت عما إذا كانت هناك أية آليات لضمان تبادل المعلومات عن القضايا الشاملة داخل المنظمة، وما إذا كانت منتجاتها الإعلامية تستند أم لا إلى البيانات. ولاحظت اللجنة أيضاً زيادة الفعالية في استخدام الشبكة الداخلية (الإنترنت) للمنظمة في توجيه عملية تخطيط المنتجات الإعلامية.

١٠- وذكرت الأمانة بأن أغراض السياسة العامة هي تحسين جودة المنتجات الإعلامية للمنظمة وخفض عددها وتكاليف إصدارها. ولاحظت الأمانة أن تطبيق عملية النشر الإلكتروني للمنظمة (ePub) لاعتماد المنتجات المخططة يشمل معلومات عن المنتجات الإعلامية المخططة الناشئة من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية. كما أن قاعدة البيانات الناشئة عن ذلك والمحتوية على المنتجات المعتمدة متاحة في الشبكة الداخلية (الإنترنت) للمنظمة لأغراض التشاور من جانب جميع موظفي المنظمة. وقد ساعدت على خفض عدد المنشورات حيث إنه يمكن استخدامها في تحديد المنتجات الإعلامية المخططة بشأن مواضيع محددة، ومن ثم يتم تلافي الازدواجية. وهناك آلية أخرى لضمان تبادل المعلومات عن القضايا الشاملة، ألا وهي عملية استعراض النظراء لنشرة منظمة الصحة العالمية والمنتجات العالمية الأخرى التي تنتشرها المنظمة، وقد شملت تلك العملية موظفين من مختلف الدوائر والمكاتب. وضمت لجنة استعراض المبادئ التوجيهية، هي واللجان التقنية الأخرى التابعة للمنظمة وفريق تنسيق سياسة النشر، فرقاً متعددة التخصصات. وبإمكان جميع موظفي المنظمة الاطلاع على المعلومات المسندة بالبيانات في أكثر من جريدة من جرائد الطب الحيوي والصحة مع توافر نصوصها الكاملة، وذلك من خلال مشروع الإتاحة العالمية للنصوص الإعلامية الكاملة (GIFT)، الذي يساهم في تحسين جودة منتجات المنظمة الإعلامية، وخاصة المبادئ التوجيهية.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة م ٤/١٢٩.

البند ٣-٣ من جدول الأعمال أسلوب عمل الأجهزة الرئاسية (الوثيقة مت ٥/١٢٩)

١١- أبدت اللجنة بالغ أسفها لأن تقرير الأمانة لم يتح مسبقاً. واستعرضت اللجنة التقرير وناقشت النهج المقترحة فيما يتعلق بمجالات الفلق الثلاثة التي جرى تناولها، ألا وهي: المتطلبات المستفيضة والتي أحياناً تكون دائمة في مجال تقديم التقارير، وضرورة النظر بصورة أكمل في الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات قبل اعتمادها، وإمكانية تحديد موعد نهائي لتناول الاقتراحات الرسمية في المجلس التنفيذي. وشدد عدة أعضاء في اللجنة على أهمية النظر في نهج أخرى لمعالجة الآثار المالية المترتبة على القرارات في إطار عمليات الإصلاح التي يقودها المدير العام.

١٢- ولاحظت الأمانة أن من المتوقع من جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٢، أن تنظر في التوصيات الخاصة بإصلاح تصريف الشؤون في المنظمة، بما في ذلك الشؤون المالية، على أساس عدة أمور منها المناقشات الدائرة في جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين ودورتي المجلس التنفيذي التاسعة والعشرين بعد المائة والثلاثين بعد المائة. وفيما يتعلق بتحديد موعد نهائي لتناول الاقتراحات الرسمية في المجلس التنفيذي أشارت الأمانة إلى أن المجلس يمكن، أثناء دورته التاسعة والعشرين بعد المائة، بناءً على رغبته، أن يعتمد قاعدة جديدة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بانقضاء شروط تقديم التقارير بعد مدة معينة ذكر بعض الأعضاء أن من الضروري التحلي بالمرونة في هذا الصدد، وأشاروا إلى أهمية التقييم الدقيق لتكليفات تقديم التقارير الحالية. واتفقت اللجنة على أن التدابير المقترحة تعد خطوة أولى في تنفيذ التغييرات التي من شأنها أن تزيد فعالية المجلس التنفيذي والمنظمة ككل.

وأوصت اللجنة بأن يحيط المجلس علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة مت ٥/١٢٩

البند ٣-٤ من جدول الأعمال تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC14/3)

١٣- عرض رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة تقريرها الثاني على لجنة البرنامج والميزانية والإدارة.

١٤- ورأت لجنة الخبراء أن تقديم التقارير عن التقدم الذي تحرزه إلى كل اجتماع من اجتماعات اللجنة يُعد مصدراً مفيداً للمعلومات بالنسبة إلى الدول الأعضاء، وأن ذلك يدعم الحوار البناء والتفاعلي.

١٥- وسلط رئيس لجنة الخبراء الضوء على أهم ملاحظات وتوصيات التقرير، والذي شمل مسائل تتعلق بإدارة الاستثمار والنقد وأسعار صرف العملات، والميزنة والرقابة على الميزانية، وإدارة المخاطر المؤسسية، والمراجعة الخارجية للحسابات، وتقديم التقارير المالية، والتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمراقبة الداخلية، ونظام الإدارة العالمي، ودور المنظمة، وجدول أعمال الإصلاح الذي وضعه المدير العام، والرقابة الداخلية والمساءلة.

١٦- وفيما يتعلق باختيار المراجع الخارجي الجديد لحسابات منظمة الصحة العالمية اعتباراً من عام ٢٠١٢، وهو الأمر الذي ستبت فيه جمعية الصحة العالمية الرابعة والستون، ذكرت لجنة الخبراء أن لجنة البرنامج والميزانية والإدارة لم تطلب نصيحتها. وذكرت لجنة الخبراء كذلك أنها ستسدي نصيحتها المفيدة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة والمجلس التنفيذي والدول الأعضاء بخصوص الاعتبارات التي قد يرغب

أعضاء المنظمة في مراعاتها لدى البت في مختلف الترشيحات. وسيكون من المناسب في هذا الصدد بالنسبة إلى اللجنة والمجلس التنفيذي النظر في تعديل اختصاصات لجنة الخبراء كي تشمل دوراً في إسداء نصيحة الخبراء المهنية بشأن عملية الاختيار.

١٧- ورحبت اللجنة بالتقرير الذي تميز بكثرة المعلومات وبعد النظر. ولاحظت اللجنة أن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة قد أفادت بالفعل بشدة في تركيز اهتمام أعضاء المنظمة على الأمور التي تحظى بأهمية استراتيجية بالرغم من إنشائها من فترة وجيزة نسبياً. فقد ساعدت أيضاً من خلال تقديم خبرتها المتراكمة وما تتمتع به من بعد نظر اكتسبته من خلال عملها مع طيف كبير من المنظمات. ومن ثم أقرت اللجنة بجودة تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة وما أضافه من قيمة فعلية. وبالتالي وافقت اللجنة كذلك على ترحيبها في المستقبل بمدخلات لجنة الخبراء المستقلين بشأن عملية اختيار مراجع حسابات المنظمة الخارجي.

١٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير وطالبت بتوزيع التقارير في المستقبل في وقت مناسب قبل اجتماعاتها، وأعربت عن تحييدها لتلقي تقارير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في مرحلة مبكرة في ترتيب الأعمال للاستهداء بهذه التقارير قبل أي نقاش لاحق للشؤون المالية والرقابية للجنة.

وأحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة الوارد في الوثيقة EBPBAC14/3.

البند ٣-٥ من جدول الأعمال التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات (الوثيقة EBPBAC14/4)

١٩- عرض المراقب المالي تقرير الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات والذي يقدم أحدث المعلومات عن استجابة الأمانة لمراجعة الحسابات، ويعتبر مكملاً للتقارير الثلاثة الأخرى الرقابية التي تناولتها اللجنة مسبقاً ألا وهي تقرير مراجع الحسابات الداخلي؛ والتقرير المبدئي لمراجع الحسابات الخارجي؛ وتقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.

٢٠- ورحب بما أظهرته اللجنة من اهتمام بالقضايا المتعلقة بالمراقبة بوجه عام، والتي أفادت في الوصول إلى الإصلاح المطلوب للوصول إلى الإطار الأمثل للمراقبة. وعقب آخر عرض لهذا البند على اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اتفق مع لجنة الخبراء الخارجيين المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة على أنه يجب بعد ذلك التنسيق بين تقارير الإشراف المتعددة بما يسمح بإعطاء اللجنة صورة شاملة عن جميع القضايا المتعلقة بالمراقبة. وبدلاً من عرض الجدول التفصيلي للمتابعة الذي ورد في التقرير السابق على اللجنة، اتفق أيضاً على تقديم التقرير إلى لجنة الخبراء الخارجيين المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة لتقوم بدورها بتحليله وإدماجه في تقريرها المعروف على اللجنة.

٢١- وأحاطت اللجنة علماً بأنه بالرغم مما أظهرته الوثيقة من أن بعض تقارير المراجعة تظل مفتوحة لبعض الوقت، إلا أنه غالباً ما يظهر تعقد شديد عند تنفيذ التوصيات، ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت لحل هذه الأمور كما حدث على سبيل المثال في حالتي مراجعة التأمين: مثل التغطية التأمينية العالمية في المقر الرئيسي والتأمين الصحي للموظفين. وقد تطلبت متابعة هاتين المراجعتين العديد من المشاورات مع سائر أصحاب المصلحة، وحل العديد من المسائل القانونية وإجراء تغييرات في سياسات الموارد البشرية.

وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة EBPBAC14/4.

البند ٣-٧ من جدول الأعمال **تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين**
(الوثيقة مت ١٢٩/٩)

٢٢- اعترفت اللجنة بتعقد هذه القضية وما لها من أهمية حاسمة. وقد رحبت بالتعديلات المقترحة على النظام الأساس للموظفين وأحاطت علماً بالتغييرات المتعلقة بمنح عقود التعيين المتواصل بالمقارنة بالتعيين المحدد المدة. وقد شجعها استجابة الأمانة للقرار مت ١٢٨ ق ٤.

٢٣- وأحاطت اللجنة علماً بأن الأمانة ستعد الشروط الخاصة المتعلقة بمنح عقود تعيين متواصل بالتشاور مع اتحاد العاملين وسائر الأطراف المعنية ليتم تنفيذه في عام ٢٠١٢ وطالبت بإجراء المزيد من الرصد والتحليل لتأثير تنفيذ هذه التغييرات.

وأوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار الوارد في الوثيقة مت ١٢٩/٩.

البند ٤ من جدول الأعمال **اعتماد التقرير واختتام أعمال الاجتماع**

٢٤- اعتمدت اللجنة تقريرها.

ألمانيا

السيد ب. كوميل (بديلاً للدكتور أ. سييا)

الدكتور ب. غيرمان (بديل)

السيد ه. هيرمان (بديل)

السيد ت. إيفلاند (بديل)

السيد س. لاومير (بديل)

السيدة أ. بيترز (بديل)

الهند

السيد س. براساد (بديلاً للسيد ك. شاندرامولي)

اليابان

الدكتور ت. تاكي (بديلاً للدكتور س. أومي)

الدكتور م. إيواتا (بديل)

السيد ي. أوتاكي (بديل)

السيد م. ساكاتا (بديل)

المغرب

السيد ج. حازم (بديلاً للسيدة ياسمين بادو)

السيد ع. هلال (بديل)

السيد أ. سامري (بديل)

النيجر

السيد م. كاونتشي (بديلاً للدكتور أ. جيبو)

تيمور - لشتي

السيدة م. هنجام سوارس

الدكتور أ. ج. كوريبا (بديل)

السيدة ج. دوس سانتوس مايا (بديل)

السيد ج. دا فونسيكا (بديل)

السيدة أ. م. غوميس (بديل)

السيد ب. مارتينس (بديل)

الأعضاء المشاركون بحكم منصبهم

الدكتور م. كوكيني (رئيس المجلس التنفيذي)

الدول الأعضاء غير الممثلة في عضوية اللجنة

هولندا	أستراليا
السيد أ. فير شورين	السيدة أ. سيرموفز
النرويج	السيدة أ. كريلمان
السيدة س. هوندي-ستين	السيد س. كومان
السيد ت. إ. لندغرين	السيد ب. هيغينس
السيدة س. ك. موي	بوركينافاسو
السيد ه. ستوربكرونغ	السيدة ج. دابريه
بولندا	الدانمرك
السيدة ي. شويتشكا	السيدة ب. ل. كريستسن
السيد ف. غفازدا	فنلندا
قطر	السيد ف. لانتينين
السيد أ. الشقاقي	السيد س. ليتينين
الاتحاد الروسي	السيد ر. تورتيو
السيد ي. ف. كالوغين	هايتي
الدكتور م. س. تشيشكوفسكي	السيد ج. ب. الكسندر
رواندا	هنغاريا
السيدة م. نتاشاماجي	السيد م. زولتان
سويسرا	جمهورية إيران الإسلامية
السيدة م. أمان	السيد أ. مانينتي
السيدة أ. روبين	العراق
أوكرانيا	السيد ع. إبراهيم
السيد أ. أندرينكو	إسرائيل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ر. آدم
السيد أ. بريستون	إيطاليا
السيد م. راش	السيدة ج. فيليببي
السيدة ن. شيببتون-بيتس	المكسيك
السيد ج. تومسون	السيد خ. ر. لورنسو دومنغيس
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد م. أ. توسكانو فيلاسكو
السيدة أ. بلاكوود	
=	=
=	=
=	=